

الهجرة والتركيب الاجتماعي للمدينة

أ.د. مضر خليل عمر^(١)

مقدمة ،

هذا مقال للكاتب Jan Vranken^(٢) تحت عنوان (التحديات الاجتماعية لمدن الغد) مترجم بتصريف مع تعليق وتوضيح لموضوع الهجرة واثرها على المدينة . يعرض الكاتب وجهة نظره في موجات الهجرة الاخيرة نحو مدن اوربا والسياسة المتبعة في السوق الاوربية المشتركة تجاه المهاجرين . وموضوع الهجرة من الموضوعات القديمة والمهمة لاستدامة حدوثها ولاسباب مختلفة ونتائج متباينة أيضا ، وقد اشبعت تقصيا وتحليلا لتعدد ابعادها واثرها على الطرفين : مكان التصدير ومجتمعه و مكان الاستضافة ومجتمعه . والهجرة اما تكون فردية طوعية او جماعية قسرية ، وفي كلتا الحالتين هناك عوامل طرد و ظروف جذب . ومهما كانت الاسباب وحجم الهجرة ، (فردية أم جماعية) ، يبقى خلفها عامل سياسي بشكل مباشر وغير مباشر . وفي حالة الهجرة الجماعية يكون للعامل السياسي دور مباشر وبارز للعيان ، فقد عد أسلوبا للجرف السكاني لانجاز تغييرات ديموغرافية – مكانية بقصد تحقيق اهدافا سياسية بعيدة المدى .

وفي غالب الاحيان تكون الهجرة من الريف الى المدينة ، او من مدينة صغيرة الى اخرى كبيرة ، ومن مناطق او بلدان متخلفة حضاريا و اقتصاديا الى مناطق تتسم بالازدهار الاقتصادي و المستوى الحضاري العالي والاستقرار السياسي . فاضواء المدينة مصدر جذب ، والتخلف الحضاري والركود الاقتصادي و فقدان الامن تشكل عوامل طرد ، وبين مناطق الطرد و مراكز الجذب تحدث الهجرة .

المشكلة

التنوع السكاني من سمات المدن الكبرى ، فهي اكثر من مجرد مواقع كثيفة المباني ، ومراكز للقوة الاقتصادية او التركيز السكاني . فهي اماكن للاسواق وتجذب التدفقات البشرية لتبادل البضائع والافكار . و التدفقات الداخلة الغريبة عنها تحفزها لتصبح مراكز للفن والادب وللابداع و التجديد . واليوم اخذ مفهوم التنوع بعدا جديدا ، اقلها التنوع العرقي . وقد ساهمت تطورات عدة لهذا ، منها : العولمة ، اعادة النظر في التركيبة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، واعداد الترتيب الاداري . يضاف الى ذلك الازمات المالية والاقتصادية ، والان الاجتماعية .

إن العولمة وتزايد اعتماد المدن على بعضها البعض ضمن الشبكة الاجتماعية قد ادى الى تسارع حركة الناس والسلع ورأس المال ، والهويات والصور خلال فضاء عالمي ، وكذلك زيادة حركة الافكار والمبادئ الاقتصادية ، والسياسات و طرز الحياة . أدى ذلك الى تزايد في

^(١) استاذ الجغرافيا الاجتماعية ، متقاعد .

^(٢) http://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/studies/pdf/citiesoftomorrow/citiesoftomorrow_social.pdf

الصلات وفي التحول وفي القدرة على الانتقال والحركة بين الناس ، وبين المدن والبلدان واعداد بناء التركيبة السياسية التي بدأت من اوائل تسعينات القرن الماضي ، والبلدان الاشتراكية افضل مثال لذلك ، حيث أدت الى ظهور انماط جديدة من حالة اللامساوات الاجتماعية - المكانية .

توضيح ،

هناك علاقة طردية بين حجم السكان و درجة التنوع والتباين فيه ، وفي مختلف معطيات الحياة ومعاييرها : الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، والحضارية . وازيادة الحجم السكاني للمدن يميل سكانها الى العيش في اماكن تمثلهم اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا ، فتتشكل الجيريات (الاحياء السكنية) طبقا لذلك و تصبح الخريطة الاجتماعية للمدينة امرا لا مناص من اعتماده في تقديم الخدمات . يرافق ذلك ، ومع زيادة عدد السكان وتزايد الطلب على السلع من حيث الكم والنوع تميل استعمالات الارض الى التخصص (سكني ، تجاري ، صناعي ، خدمي) أيضا ، و مع كل زيادة في الحجم السكاني تزداد درجة التخصص ضمن النوع نفسه (في التجارة تصبح الاسواق اكثر تخصصا ، سوق للملابس ، اخر للخضرة ، اخر لبيع الحبوب ، وهكذا) . بعبارة اخرى ، عملية الاستقطاب والتكثف سمة من سمات المدن ، (سكانيا واستعمالات أرض) ، الكبيرة منها على وجه التحديد . فافراد الاقليات الاجتماعية و العرقية تميل الى العيش مع بعضها البعض لضمان امنها وسلامتها ، ولكي تتمكن من ممارسة تقاليدها وشعائرها بحرية اكثر . وهذه حالة طبيعية جدا و موثقة عبر التاريخ . فعندما بنيت الامصار مع بداية الفتح الاسلامي ، كانت الاحياء السكنية تحدد حسب القبائل . وسبق ذلك التقسيم الطبقي في دويلات المدن و مدن العصور الوسطى .

بلدان السوق اوربية المشتركة

تسارعت التغييرات بانضمام عدد من البلدان الى السوق الاوربية المشتركة . وجرت عملية اعادة بناء للتركيبة الاقتصادية (في بداية التحول من الاقتصاد الصناعي الى اقتصاد الخدمات ثم تزايدت وتسارعت التغييرات مع اعتماد المجتمع على تقنيات المعلومات) التي غيرت بشكل جلي معاني المجال والمكان في حياة الافراد والمجتمع . إن التوسع الواسع جدا في خدمات الاعمال المتقدمة (المتطورة) وازيادة اهمية الصناعات الابداعية و خدمات الرفاه الاجتماعي قد انتج مجتمعات معقدة تتحدى بشكل كبير جدا النظريات الاجتماعية - المكانية التقليدية و تطبيقاتها . فقد تجسدت عملية إعادة النظر في التركيبة الاجتماعية بالتحول من مجتمع معاصر يعتمد الطبقة الاجتماعية اساسا له الى مجتمع ما بعد المعاصرة ، الاكثر تجزأة . وفي الجوهر فان هذا يعني ان مجتمع المدينة (الحضري) ينقسم الى عدد اكبر من المجاميع التي قد ترتبط مع بعضها البعض احيانا بشبكة علاقات عامة ولكن في الغالب تعيش جنب بعضها ولكن بدون اي نوع من أنواع التفاعل او التواصل . والهجرة الدولية تساهم بشكل كبير في زيادة هذا التنوع في السكان الحضري .

توضيح ،

من ابرز سمات العولمة ان الكرة الارضية قد اصبحت قرية واحدة ، ما يحدث في طرفها الشرقي يحس به و يطلع عليه السكان في الجانب الغربي بوقت قياسي ، فتنقية الاتصالات الحديثة قد الغت الزمان والمكان . لقد اصبحت الاتصال بين اي شخصين او مؤسستين على سطح الارض متيسر و بلمح البصر ، متجاوزين عقبة المسافة والزمن . ادى هذا الى اعادة تنظيم العلاقات الشخصية والاجتماعية و الرسمية ، وعلى مختلف المستويات والاصعدة . فالجيران قد لا يعرف احدهما الاخر ، في وقت ان اي منهما قد يتواصل يوميا مع العديد في اماكن مختلفة من سطح الارض (داخل المدينة وخارجها ، داخل البلد وخارجه) . فشبكات العلاقات قد اعيد ترتيبها بشكل كبير . فالمجاميع النسقية قد حل محل بعضها ، ان لم يكن جميعها ، مجاميع الاهتمامات والهوايات . لقد اصبحت منتديات الشبكة الدولية هي البديل عن المقهى في الجيرة ، وبديل عن النادي التقليدي في وسط المدينة . انعكس هذا حتى على العلاقات الاسرية . بعبارة اخرى ، اقصى اثار العولمة انها وحدت العالم على المستوى العالي و شرذمت العلاقات على المستويات الادنى والتفصيلية . قلبت القيم والموازن رأسا على عقب ، كما يقال . فحتى المهاجر ، بقي على تواصل يومي مع اهله واقرانه في بلده ، مع فرص محدودة للتفاعل مع البيئة والمجتمع الجديد .

تكلمة الترجمة

وما يعرف باعادة التدرج الاداري مسألة مميزة عن هذه الحالة . فالسلطات على المستوى الوطني ، والاقليمي و المحلي تشكو (وتعزز) من هذه الحالة ، وفي بعض الاحيان تستبدل بحكومات وطنية خاصة ، كما في السوق الاوربية المشتركة والذي ادى الى مناقشات ومعارضات عن اين وكيف تنظم التنميات الاجتماعية . واخيرا هناك الان الركود الاقتصادي الذي أدى الى تطور ازمة اجتماعية جراء سياسات صارمة . فالعديد من افتراضات صانعي القرارات (والاكاديميين) عن التوسع الاقتصادي قد فقدت قيمتها ، او على الاقل تم تحديها . فالركود الاقتصادي يعني تراجع فرص سوق العمل للعديد من الافراد ، والاحتمال الاكبر زيادة في عدم التحمل باتجاه الاقليات وعدم التجانس الاجتماعي ، وحتى الاستقطاب عند نحن (دافعي الضرائب) و الاخرين (المستفيدين من التوزيعات الاجتماعية) . ان الحديث عن ايجابيات التنوع صعب جدا في بيئة الركود الاقتصادي مقارنة مع بيئة الازدهار الاقتصادي . نتيجة ذلك فان العديد من مدن الدول المتقدمة اقتصاديا تواجه فقدان كبير في القوة الكلية و التلاحم الاجتماعي مع زيادة في اشكال الاستبعاد والتهميش وفي الاستقطاب ايضا .

توضيح ،

في فترات الركود الاقتصادي يتناقص عرض العمل و يزداد الطلب عليه مما يؤدي الى نقص في فرص الحصول عليه واستدامته ، وبالتالي يحدث تنافس حاد بين طالبي العمل والقبول باجور ادنى ، والعمل في مهن قد لا تتناسب مع المؤهلات المتوفرة . وفي مثل هذه الظروف تتفاقم المشاكل بين سكان المدينة اصليين والمهاجرين ، فالتنافس على لقمة العيش يصل الى اقصى حدوده . والمهاجرون هم الطرف الاضعف في هذا ، لذا يكونوا لقمة سائغة لصائدي

الفرص من المستثمرين و تجار الممنوعات ورجال العصابات . ولكي يحافظوا على حياتهم يتكثرون في مجاميع ، او حتى عصابات ، فتتأزم حينها الاوضاع الامنية نتيجة عمليتي الاستقطاب و التهميش الاجتماعي . وكل عملية منهما تولد الثانية تلقائيا ، فكل فعل رد فعل مساوي له في القوة ومعاكس في الاتجاه .

أما في حالة الرخاء الاقتصادي ، وعندما تكون هناك حاجة الى ايدي عاملة في مهن معينة وبمستوى تاهيل محدد ، و يرافق ذلك تنلم في الهرم السكاني في المجتمع المضيف مما يستوجب ايجاد الحلول السريعة له كي يحافظ المجتمع على نسقه الطبيعي ، عندئذ تكون هجرة البعض (الشباب على وجه التحديد) مرغوبة و تتولى الدولة والمجتمع تسهيل عملية الاستضافة والتكيف والتأهيل للدم الجديد المضاف للمجتمع .

تكملة الترجمة

تطرح تساؤلات عديدة وحادة عن مشاركة المهاجرين في المجتمعات المضيفة لهم وما يجري في مدننا . وقد جلبت موجات منوعة من المهاجرين معها عددا من الايجابيات من حيث ادامة المستوى الراهن من العمالة و الموازنة مع تأثير العمر وحالة الفتور او التداعي السكاني . ويبدو ان هذه الحالات قد غطتها مشاكل اكبر منها مثل التكامل و زيادة حالات التعصب العنصري والخوف من الاجانب ، والاستقطاب و التهميش . وبشكل ادق فان صناع السياسة واجهوا تحديات تضمنين سياسات إشراك المهاجرين (تكامل ، استيعاب ، وتثقيف القادمين الجدد) في مختلف قطاعات المجتمع ، اضافة الى الحاجة الى تطوير (ثقافة عامة) لديمومة التنافس الاقتصادي و التلاحم الاجتماعي في المدينة . ادى هذا الى رفض مفهوم التنوع المعرف بمصطلحات المشكلة الاجتماعية وليس كحزمة فرص جديدة . مع هذا ، فهناك حاليا تاثيرات ايجابية فالفوائد الاجتماعية و الخليط العرقي في العلاقات الاجتماعية وراس المال الاجتماعي و الاحترام المتبادل قد وردت في العديد من المقالات وتجددت في ادبيات اعادة بناء التركيب الحضري .

ان هذه التغيرات الكبيرة التي قد جرت خلال العقود القليلة الماضية ، لم تؤدي الى ايجاد تنوعا جديدا فقط ، ونوعا جديدا من حالة اللامساواة و انماطا جديدة من العزل الاجتماعي - المكاني ، بل قادت ايضا الى التحول من حالة الحوكمة الى الادارة . وما صاحب ذلك من اهمية المشاركين ودورهم فيها ، و بين مؤسسات القطاع العام ، ومنظمات القطاع الخاص و المجاميع القطاعية . وفي السوق الاوربية يتنامى التركيز على مفهوم المواطنة الفاعلة ، و المحلية الجديدة ، وقدرة المجتمعات المحلية على الحراك الاجتماعي . ويتوقع انه ضمن هياكل الحوكمة الجديدة ان يمارس المواطنون والمجتمعات المحلية دورا فيها مسئولية اكثر حفاظا على رفاههم الاجتماعي ، و العمليات السياسية المحلية التي تحدد شكل حياتهم والاماكن التي يعيشون فيها . فالنماذج القديمة للتمثيل الديمقراطي المصاحبة لفترة سلطة الحكومة المحلية قد استبدلت تدريجيا بنماذج فيها مشاركة اكثر وارتباطا و مسئولية . لقد وفرت هذه التغيرات احتمالات جديدة لسياسات جديدة .

توضيح ،

نتيجة النمو المتسارع للمدن (مساحة وسكانا) و التغيرات التي اثمرتها العولمة والتقنيات الحديثة وتطبيقاتها في الادارة وتنظيم قواعد البيانات ، و المستجد من مشاكل تعيشها المدن المعاصرة فان حوكمة المدينة استوجبت صيغا جديدة من الادارة ، فاصبحت ادارة المناطق الحضرية موضوعا للتخصص الاكاديمي . تنامت في الوقت نفسه اصواتا تطالب بتغيير صيغ التمثيل الديموقراطي في مجالس البلديات والمدن و على مختلف المستويات . فقد اصبح الرفاه الاجتماعي و الحفاظ على حقوق الاقليات و المهمشين (الجنر ، الاطفال ، المعاقين ، الفقراء ، وغيرهم) مطلبا تتسابق الاحزاب السياسية تتبناه وتدافع عنه . أدى هذا الى اعادة النظر في السياسات الاجتماعية السابقة ، والاخذ بالحسبان الاوضاع الجديدة (اقتصادية ، اجتماعية ، حضارية) والتوجهات العالمية في الحفاظ على البيئة واستدامتها ، (البيئة الاجتماعية - الحضارية منضوية ضمن الاطار العام للبيئة) . فاصبح التنوع بانواعه : الحيوي ، البيئي ، الاجتماعي ، الحضاري هدفا ومطلبا لمنظمات المجتمع المدني ، التي دخلت المعترك السياسي من خلاله .

تكملة الترجمة

حتى النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي فان الاكاديميين وكذلك صناعات السياسات يركزون على مشاكل المدينة والتعقيد فيها ، فالمدن في نظرهم اماكن تلتقي فيها الاف المشاكل (بطالة ، تردي المساكن ، تركيز الفقراء والمجاميع العرقية ، التعصب والنزعة العرقية، التمييز العنصري ، التهميش الاجتماعي ، و التلوث البيئي) . باختصار ، فان المدن تعد مكب نفايات يجب تجنبها . فقط خلال العقد الاخير ، تشكلت وجهات نظر ايجابية عن المدن : فالمدن نظر لها ايضا كمراكز للابداع و الاستثمار ، وباختصار المدينة هي حزمة فرص يجب تبنيها . كلا وجهتي النظر هذه ، الايجابية والسلبية مازالتا سائدتين ، ولكنهما يميلان الى التكامل في نموذج واحد جديد . ففيهما بقي دور التنوع الحضري urban diversity غير واضحا . فهل سيقود التنوع الحضري الى زيادة في التنافس الاقتصادي و نمو استيعاب بين المجاميع الاجتماعية والعرقية وشيوعه ؟ ام إن التنوع الكبير والواسع سينتج حالة لا مساواة ويعززها ؟ ويؤدي الى سوء فهم ؟ والى التمسك العرقي والتعصب والخوف بين مختلف المجاميع في المنطقة الحضرية ؟

ولكن ماذا يقصد بالتنوع ، وهل يمثل سمة محددة عندما يطبق على الحضر ؟ (محليا وبمقياس اكبر) فايجاد جواب عن كيفية تحفيز معطيات التنوع الحضري الايجابية ؟ وكيفية تلاشي المعطيات السلبية له ؟ هو الهدف الرئيس لاية سياسة حضرية او حتى على المستوى الوطني (نظرا للدور المركزي للمدن في الاقتصاد الوطني وفي الحياة الاجتماعية والسياسية و الحضارية) وان المدن ستبقى تلعب هذا الدور على اية حال . والبرامج الاوربية ، على المستوى الحضري والوطني ما زالت بطيئة في تمييز المساهمات الايجابية للتنوع الحضري . وتفسير ذلك ان السياسات و الافعال الهادفة لنتائج ايجابية للتنوع تكون دائما في ميادين معقدة تتسم بالتعارضات الضمنية والتناقضات بين مجاميع السكان ، و بدرجات متباينة من السلطة ، وليس هناك براهين على ان هذا يؤخذ بالحسبان عند تطوير سياسات او اتخاذ الاجراءات .

فالسيسيون متلهفون و يفضلون النتائج القريبة المدى التي تعالج الموضوع وليس تلك للمدى البعيد .

ومن النقاط الداكنة في الحوارات : التلاحم و التهميش فهما توأمان ، فالتلاحم الاجتماعي يشير الى التماسك الداخلي في النظام الاجتماعي وهو ما تحتاجه اية مجموعة للاتصالات الاجتماعية ، والشعور بالانتماء من خلال تعريف عام و تماسك قوي بالمكان حيث يعيشون ، وهذا مهم جدا لنوعية المجتمع الحضري . وقد حددت ابعاد التلاحم الاجتماعي ب : القيم الشائعة و الحضارة المدنية ، النظام الاجتماعي ، والسيطرة الاجتماعية ، التكافل الاجتماعي ، و تقليص التباينات في الثروة ، شبكة العمل الاجتماعية ، و راس المال لاجتماعي، و الانتماء للمكان والتعريف على اساسه . وقد اعتمد العديد من الاكاديميين عددا من هذه الابعاد في ابحاث تجريبية ، مثل : القيم الاجتماعية ، الشبكة الاجتماعية ، والارتباط بالمكان . أما ابعاد النظام الاجتماعي و السيطرة الاجتماعية و التكافل الاجتماعي و التباين في الثروة فهي ابعاد يجب ان تقاس بمستويات مكانية اعلى من مستوى الجيرة (المحلة). عوضا عن ذلك ، فان التماسك الاجتماعي يبقى ضبابي يغطي مدى من المعاني . اجمالا ، انها ابعاد تعنى بايجاد علاقات بين الافراد وتمكين الافراد والمجتمعات المحلية من خلال ارتباطات مدنية . فالتلاحم يشير الى خصائص مختلفة ، في الوهلة الاولى تعارض بعضها البعض : فالتكافل والتناغم يقابله الاختلاف (او التنوع) والتنافر . الاعتقاد السائد انه على الرغم من الاختلافات فان المجتمعات المحلية يمكن ان تعيش مع بعضها البعض في انسجام على الرغم من أن ايجاد توازن بين التنوع والتكافل (التناغم والتنافر) يبدو مهمة صعبة ، و إن التلاحم او التماسك الاجتماعي قد يعيق او يعارض و يهشم الاخرين (اضافة الى جميع السلوكيات المنحرفة) ، وقد يحول دون القدرة على الحراك الاجتماعي و التجديد .

وهناك من يرى ان التلاحم و التهميش ليسا ظاهرتين متعارضتين ، فكل واحدة منهما تتضمن الاخرى . فالتلاحم القوي قد يستبعد الافراد من فرص خارج المجموعة (مجتمع المحلة). وايضا فان التماسك الاجتماعي في مستوى مكاني ما قد يتضمن غياب التماسك في مستوى آخر . فالمستوى العالي من التماسك الاجتماعي ضمن محلة ما (الارتباط المكاني) قد يؤدي الى مستوى اقل من التلاحم على مستوى المدينة ، حيث افراد محلة ما يصبحون اقل اهتماما في غيرهم من المحلات الاخرى . الاكثر من هذا ، فان العلاقات القوية بين الافراد ضمن مجتمعاتهم المحلية قد يقود الى تعارضات اجتماعية او عرقية او دينية وتعارض بين الاشخاص الذي يعودون الى تلك المجتمعات المحلية الذين هم من خارج المجموعة . لذا فان التماسك الاجتماعي ينمي حالة التعصب . يعني هذا ، ان التنوع الاجتماعي والعرفي عندما يتركز في اماكن معينة فان تماسكهم الاجتماعي سيتم تنيبه وتقويته على حساب التكامل على المستوى الاعلى ، وان هذا سيزيد من مخاطر استبعاد الافراد والمجاميع على المستوى الاكبر . مع هذا ، فعندما تكون العلاقات غير متقاطعة بين المجاميع والافراد على المستوى المكاني الادنى (المحلة او المنطقة) فانه يمكن ان يكون التلاحم على مستوى النظام الحضري باكماله . فالتركيز على هذه النقاط والعلاقات غير المتقاطعة بين مختلف المجاميع فان تركيز صناع السياسة ينصب على التلاحم على المستوى الاكبر . ومن الضروري توضيح ان التماسك الاجتماعي ليس سمة ايجابية عند الجميع وفي جميع الاحوال . لذا يفضل ان تحدد الظروف

طبقا لالية الشمول او الاستبعاد في وظيفة التلاحم الاجتماعي ، وفيما اذا يحافظ على التوازن بينهما او العمل لصالح احدها دون الاخر ، او الاثنين مع بعض .

الجدال عن العزل الاجتماعي و الاستقطاب قديم ولكنه مازال قائما لان العمليات التي تؤدي اليهما مازالت نشطة في الوقت الراهن . وكلتا الظاهرتين يفترض انهما ناتجتان عن عملية اعادة تركيبية الاقتصاد على مستوى العالم . فهناك من يرى العلاقة مابين العولمة و الاستقطاب ، وان الترتيبات المكانية - الاجتماعية - الاقتصادية التي تعرض اعادة التركيبية الاقتصادية تحوي ضمنا تضاربا وصراعا كبيرا . فزيادة الاستقطاب في توفير العمل وما يصاحبه من توسع في الدخول العالية في مناطق على امتداد مناطق الاجور الواطئة والمتدنية لا يتوافق مع كياسة الطبقة الوسطى وطموحاتها وتوقعاتها . وأن نمو طبقة الدخول العالية واخرى دخل واطئ للعمال ، وطبقة جديدة من ذوي الدخل العالي على امتداد مناطق الفقر في المدينة حيث قد يوصل هذا الى حالة غير مريحة ومرفوضة . وهذه الرؤية هي التي غذت الاكاديميين و السياسيين بصورة المدينة المنقسمة على نفسها ، خاصة وان حالة اللامساواة الاقتصادية في معظم الاقطار الاوربية يبدو فيها زيادة طفيفة ، مما عزز هذه المخاوف .

الخلاصة يتنامي الاستقطاب للتراكيب المهنية و مستويات الدخل مما يؤدي الى نمو مطلق لأعلى واطأ نهاية في توزيعات الدخل مع تداعي في وسط التوزيعات . وقد يناسب هذا الولايات المتحدة الامريكية حيث تواجه مستوى عال من الهجرة وتنتج عددا كبيرا من المهن الواطئة الخبرة و الاجور ، ولكن اوربا تختلف الظروف فيها . عوضا عن ذلك ، يكون التركيز على مستوى التأهيل العام للقوة العاملة واهمية تركيبة الرفاه الاجتماعي لطبقات المجتمع . وفي بعض المدن فان المهنية تبدو هي السائدة . وقد اشارت دراسات لاحقة الى قلة البراهين التجريبية لثنائية المدينة ، وبعض التحليلات اعطت امثلة صلبة لمدن تتزايد فيها حالة اللاتوازن المهني .

المثال الواضح عن الاستقطاب جاء من بلدان فيها الرفاه الاجتماعي ضعيف وغير سائد، بلدان تعاني من ازمات اقتصادية . ففي جنوب اوربا حيث التأثير البسيط لنشاطات العولمة المالية ، وقطاع خدمات متقدم ، ودور مهم للدولة في العمل ، و وجود طبقة مهن واطئة - متوسطة تقليدية ، وطبقة عاملة مجزأة ، وعدد كبير من المهن العرضية و غير النظامية التي قد تكون نتيجة مستوى عال من الاستقطاب اكثر مما في المناطق الحضرية لدول السوق الاوربية المشتركة . ففي شرق اوربا و بعد سقوط النظام الاشتراكي في اوائل تسعينات القرن الماضي ، قاد التغيير الى زيادة في تركيز الفقر و الفقراء في المناطق الحضرية المتدنية ، وزيادة سوق العمل غير النسقي الذي له تاثيرات سلبية على المجتمع . وحتى عندما ترفض فرضية الاستقطاب ، فلا يعني هذا انه ليس هناك اماكن هامشية في المدن الكبرى . والسؤال هنا فيما اذا كانت هذه المناطق نظيفة . فعلينا ان نميز بين المناطق طبقا للدور الذي تلعبه في المدينة، فقد تلعب دور الشارع المغلق ، او كناطق انتقالي ، او تكون تلقائيا الاثنين مع بعض ، و فقط الابحاث الميدانية هي التي تجيب عن هذه التساؤلات . وبالتأكيد فان مدن اليوم بحاجة الى اماكن هامشية (مناطق انتقالية) لتعمل كمختبرات اجتماعية للفنون و الاستثمار الاقتصادي و العلاقات الاجتماعية . وقد تعمل كمواقع للتكامل الاجتماعي للقادمين الجدد الذين لم يأخذوا بعد دورا في المؤسسات النسقية للمدينة .

توضيح ،

ينظر للمدينة ككائن عضوي : ينمو و يمرض ، ويتزهل ، و ينشط ، وبذلك تشكل المدينة نظاما System تتجسد عناصره في تركيبته الاجتماعية والاقتصادية والحضارية وانعكاسها على استعمالات ارض ومظهرها الحضاري ، وتتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض بطرق مختلفة ومتباينة . فما يحدث في احد عناصر المدينة ينعكس على الية عمل العناصر الاخرى فيها . وفي الوقت نفسه تشكل المدينة عنصرا ضمن عناصر النظام الحضري في الاقليم او الدولة . فالمدينة تؤثر وتتأثر بكل ما يحدث في عناصر النظام الحضري الاخرى . عبارة ادق ، ان ما يحدث في حي سكني في المدينة له أثره على الاحياء الاخرى ، وعلى المدينة بأكملها ، وعندما تتجلى التأثيرات على السطح في المدينة عندها تبدو بصماته على المدن الاخرى بشكل مباشر وغير مباشر، القريبة والبعيدة . والعكس صحيح ، فما يحدث على المستوى الكبير والواسع Macro-scale له امتداداته على المستويين المتوسط Meso-scale والدقيق Micro-scale . فالتأثيرات متبادلة بين عناصر النظام (اي نظام كان) . وهذه سنة الحياة ، فما يصيب احد عناصر جسم الانسان من الم ومرض ينعكس على مجمل جسم الانسان الذي يتداعى له بالسهر والحمى ، وبذلك تتأثر حياته وسلوكه .

وقد يولد التماسك الاجتماعي في حي سكني معين تعصبا تجاه المجاميع الاخرى ، وقد يصل الارتباط بالمكان الى درجة عدم قبول الاخرين من اماكن اخرى وان كانوا من المجموعة الاجتماعية نفسها . فالتعصب الزائد للمجموعة أو للمكان له سلبياته واثره على مجتمع المدينة . لذا فان عملية ادارة المدينة والحفاظ على امنها الاجتماعي تستوجب الانتباه الى مثل هذه الحالات ومتابعة اتجاهاتها من خلال دراسات تتبعية و نظام مراقبة اجتماعية .

تكملة الترجمة

السؤال الان هل انتهى عهد التضامن الاجتماعي ؟ فالمشكلة الاجتماعية تكمن في فرضية تداعي الشكل القديم للتضامن ، السياق التقليدي المعتمد الذي يعمل كوسيط و آلية غير نسقية للسيطرة الاجتماعية . فهل استبدلت هذه الاليات الاجتماعية ؟ واذا كانت الاجابة ايجابية فما هو البديل ؟ سنترك ذلك جانبا حاليا ، فالدخول تدريجي للتنافس في الميادين والنشاطات المختلفة حيث المبادئ غائبة في الوقت الراهن او انها تلعب دورا ثانويا . سنركز على مدخل الاعلى - الادنى من المبادرات من قبل الدولة وعلى التغييرات في دور المجتمع المدني (والرفاه الاجتماعي في حقل توفير الخدمات الاجتماعية) . ان ضعف او حتى غياب هذه الاجراءات التلقائية والتبادلية هو الذي فتح الباب لعدد من المبادرات لتحل محل بعضها البعض او تكملها (من الحماية الاجتماعية الى الخدمات الاجتماعية) . والاجراءات القمعية اكثر وضوحا ، بجعل الاجواء الخاصة والعامة بوليسية الطابع ، واعتماد نظم سيطرة اجتماعية وعمرانية لتعزيز بعض اشكال الامن : اماكن مراقبة بالكامرات ، خدمات امنية خاصة ، زيادة القوة الامنية في الشوارع . اضافة الى امور اخرى لربما تكون اكثر اهمية للمدى البعيد بسبب استيعاب الناس العميق لها من خلال محاضرات ثقافية احادية المنظور وزيادة الاليات القانونية وغيرها للحيلولة دون او ايقاف السلوكيات المنحرفة (بما فيها بعض السلوكيات المرتبطة بالثقافة الاجتماعية) .

والجدال الدائر عن التكامل الاجتماعي يشمل : التكيف (تكيف مع الوضع او غادر) ، معالجة التسول وممارسات الشارع الاخرى غير المقبولة ، شغب اليافعين ، من يعد عنيدا يودع سجنا خاصا بقصد حماية المجتمع منه ، واعادة تعليمه . وهذه التطويرات لا توازن بمبادرات تعزيز التماسك (او التضامن) ، مثل تمويل الاحتفالات العفوية في المحلة . وهذه الاشكال المختلفة من التضامن ليست فقط مكملة لبعضها البعض ، بل انها في الغالب تتعارض وفي بعض الحالات تستثنى بعضها البعض . وبإدراك ان هذه الاجراءات ذات اهمية كبرى عند مناقشة الموضوع وعلى اي مستوى من التماسك يمكن الحفاظ على او استبدال اشكال التضامن، أو ان يترك الامر لقوى السوق او أن يتم التنظيم من المستوى الاعلى (وفيما اذا كان الاتجاهين لم يتم استبعادهم) . ويزداد اثر قوى السوق عندما تكون حالة الرفاه في تراجع لبعض الوقت . والسؤال حينها عن كيفية تعويض التغييرات ؟ هل يقوم المجتمع المدني بملاء الفجوات ؟ وبشكل خاص لتوفير الرفاه للفقراء و المجامع المهمشة ؟ فالسؤال هو : هل ان حالة الرفاه الرسمي من الدولة قد استكملت برفاه اجتماعي قوي ؟ ومن سيكون له الدور الاكثر نجاحا : منظمات المجتمع المدني ام المنظمات التي تقدم فرصا للعمل ؟ والمنظمات الأخيرة قد تحولت باتجاه منظمات الخدمات المهنية ، ولها الفرصة لملاء الفجوة التي تركتها حالة الرفاه واحتلال الاماكن التي فقدتها المبادرات العامة في خمسينيات القرن الماضي . وبشكل عام فان الرفاه الاجتماعي (كجزء من المجتمع المدني) قد استكمل حالة الرفاه في توفير خدمات الرفاه ، مالم يتجاوز مسؤوليات الدولة . وقد وجد طريقتين لملاء الفجوة : اما بالعودة الى الطراز القديم من المعونات او بابرار نوع جديد من نظام الرفاه . في الحالة الاولى فان منظمات توفير الفرص ستوفر المساعدة الاجتماعية بغطاء نسبي من الحكومة ومن خلال الدور المتبادل بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني المفعول ، والحالة الاخيرة تنسم باللامركزية والانتقال من المركزية الى المحلية و توسيع دور المنظمة المعنية بتوفير فرص العمل بشكل خاص .

مع هذا ، فان الامر يتعدى اعادة ادخال اعمال الخير في الموضوع من الباب الخلفي . فاليوم منظمات توفير الفرص لا تستبعد العمل الخيري وهي تحوي سلسلة من المعتقدات غير المسيحية و غير الغربية ، وان اثرها السياسي والاجتماعي مازال غير واضحا . أكثر من هذا ، فان منحاها لمحاربة الفقر و اللاعدالة متباين و يمتد بين مناقشات دينية الى توزيع خدمات اجتماعية كعقود مع سلطات عامة ، و التوافق بين التطرفين . الشيء العام المشترك بين البلدان هو معالجة مسائل ليست ربحية من وجهة نظر السوق ، والتوجه بزيادة نحو نشاطات في القطاع الخاص والعام تتعلق ب : الطفولة ، التهميش ، مخاطر الامهات العازبات ، المهاجرين ، المسنين ، من هم بدون هوية تعريفية ، ساكني الشوارع ، المصابين بمرض الايدز ، الدعارة ، والاتجار بالبشر . ويبقى السؤال : هل هناك حاجة الى صيغة ميكانيكية للتضامن لتكامل التضامن العضوي المتجذر في تقسيم العمل ؟

ماذا مع التنوع ؟

ما دعاه دوركهايم بالتضامن العضوي (التضامن بين وحدات مختلفة) يسمى اليوم بالتنوع . ويعرف التنوع بانه وجود او الاشتراك في الوجود لعدد من المجاميع الاجتماعية - الاقتصادية ، والعرقية و الحضارية ضمن وحدة مكانية معينة ، فالمدينة تضم عددا من الجيرات. والتنوع الاجتماعي - الاقتصادي يقصد به الساكنين من الاغنياء والفقراء و

الأشخاص ذوي التعليم الواطئ و ذوي المستوى العالي منه الذين يعيشون مع بعض في المدينة او في الجيرة الواحدة (المحلة) . والتنوع العرقي يشار به الى الخليط من مجاميع الاقليات والسكان الاصليين ، والخلط بين مختلف الاعراق (في حالة المهاجرين) . والتنوع الحضاري يقصد به المشاركة في الوجود لمجاميع ذات انماط قيمية مختلفة ، (معايير واهداف) ، وسلوكيات . والمدن الاوربية المعاصرة ذات تنوع كبير جدا ، ولم يؤدي هذا الى عزل مكاني كما في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث الفصل المكاني بين الاغنياء والفقراء وبين السود والبيض اكثر وضوحا . وهذا ما يميز المدن الاوربية عن الامريكية ويكون لصالحها . وفي الوقت نفسه فان درجة التنوع لم تصل بعد الى الاهمية التي يتوقعها في المستقبل (نتيجة الهجرة) التي تحتاجها اوربا لضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية .

توضيح ،

عند دراسة التركيب الاجتماعي للمدينة تبرز مسميات ، مثل : المناطق الطبيعية و المناطق الاجتماعية . الاولى هي مناطق ذات تجانس اجتماعي ولكنها مفصولة عن غيرها من مناطق المدينة اما بسكة حديد او طريق سريع او مجرى مائي (خلف السدة مثلا) . والمنطقة الاجتماعية مشابهة للسابقة ولكن بدون فواصل (طبيعية) ، مجرد شوارع ضمن شبكة المدينة . وتلعب مكاتب العقار دورا مهما في تشكيل هذه المناطق حيث تحدد من يسمح له بالسكن فيها ، لذا يطلق عليهم حراس البوابة Gate Keepers . وهذه الحالة تتسم بها المدن في الولايات المتحدة الامريكية اكثر من غيرها من مدن العالم ، رغم ان المناطق الاجتماعية حالة منتشرة في جميع اصقاع الارض .

أما ما تعرف بالاحياء الخاصة Ghettos فهي احياء مغلقة لمجموعة عرقية او اجتماعية محددة . ونتيجة الانقسام الطبقي الكبير فان الكيتو لم يعد حصرا على المجاميع العرقية (الاقلية ، المنبوذة في بعض الاحيان) ، بل قد اصبحت اماكن سكن الاغنياء و المسؤولين عبارة عن كيتو خاص لا يصل اليها الا من لديه رخصة للدخول اليها . فالمدينة عبارة عن لوحة مكونة من اشكال هندسية ملونة بلون ساكنيها ، لوحة فسيفسائية . نتيجة ذلك برز قول : قل لي اين تسكن اقل لك من انت . فعنوان السكن اصبحت يؤشر الهوية الاجتماعية للشخص . والان مع المؤلم ان يؤشر الهوية الطائفية .

تكملة الترجمة

والعلاقة بين التماسك الاجتماعي والتنوع الاجتماعي ، العرقي و الحضاري قد عده البعض كخطر على التماسك الاجتماعي : فكلما تنوع السكان ازدادت التجزئة . وإن العديد من الاقسام الاجتماعية في المجتمع قد ترسخت وانصهرت في التركيبة الاجتماعية وشبكة علاقاتها . مع هذا ، فان التغيرات الرئيسية التي تؤثر على التراكيب الاجتماعية تنتج شدا ولفترة زمنية قصيرة نسبيا ، مما تثير اهتمامات معينة حينها . فزيادة الهجرة وتنوعها قد اثر بشكل كبير على تركيبة السكان في المدن المضيفة . فمعظم المهاجرين يعيشون بتركيز عال في جيرات حضرية محددة لعدم قدرتهم على العيش في الاماكن الاخرى من المدينة . وهناك فروقات مهمة بين مختلف اجزاء اوربا من حيث العزل المكاني . فبينما استلمت دول غرب اوربا كتل كبيرة من المهاجرين من مختلف اصقاع الارض ، كانت دول شرق اوربا اكثر تحكما وسيطرة حيث

اوقفت موجات الهجرة منذ بداية التسعينيات . وقد تأثرت مدن شرق اوربا بعد الحرب العالمية الثانية بغزو من الريف ، ونتيجة المستوى المتدني في التعليم و طرز حياتهم فقد تركز المهاجرون في مناطق معينة وجيرات تشابهت في خصائصها مع الاحياء العرقية (الكيوتو) في الغرب . وهجرات كبيرة حاليا قد اثرت على معظم بلدان جنوب اوربا . والمهاجرون نظر لهم كمجاميع موحدة المظهر رغم انهم من بلدان مختلفة ومجاميع عرقية ثانوية مختلفة ، و بخبرات مختلفة جدا ، وتباين كبير في المستوى التعليمي ، و المهني ، وفي الخلفية العائلية او الدينية . وضعهم الاقتصادي ضعيف ولكنهم اضافوا خطوطا جديدة لحياة المدن من خلال تنوعهم العرقي والحضاري والاجتماعي . وللجيرة اهمية خاصة في حياة المهاجرين واعادة تاهيلهم للتكيف مع الوضع الجديد .

أهمية الجيرة

تباينت أهمية الجيرة (الحي السكني) حسب ما جاء في الدراسات فقد اختلف التأثير طبقا للمجاميع قيد الدرس . ويبدو من خلال العديد من الدراسات ان أهمية الجيرات مؤكدة بالنسبة للسكان من الفقراء . فدوي المستويات المتدنية في التعليم والمجاميع ذوي الدخول الواطئة لهم اتصالات اكثر ضمن الجيرة مقارنة بذوي المستويات التعليمية العالية وذوي الدخول العالية . فالسكان من ذوي الدخول الواطئة بشكل عام بحاجة الى بعض استراتيجيات البقاء على قيد الحياة والجيرة جوهرية في ذلك . ويبدو انهم يعتمدون على علاقاتهم ضمن الجيرة لعدم توفر الفرص المالية للتنقل الى الاماكن الاخرى ، خاصة وأن سمات المجاميع العرقية تتركز في الجيرة . فالعزل المكاني للمهاجرين له سببه في عوامل متعددة ، ولكن للمهاجرين حديثا بشكل خاص فان ايجاد تعزيز متبادل يشكل عاملا مهما للبقاء . فمهم جدا تلقبهم مساعدة لايجاد مكان (مؤقت) للعيش او الحصول على عمل اولي . والمهاجرون الذين لا يتحدثون لغة البلد المضيف، ومن المحتمل أن اولئك من ذوي المستوى التعليمي الواطئ يميلون الى الجيرة اول الامر حيث يعيش ابناء بلدهم ، ويتوقع تلقبهم اسناد اجتماعي واقتصادي وعاطفي منهم .

توضيح ،

لا تكون الهجرة الى مكان ما الا بعد معرفة بسيطة عنه وعن المعارف فيه ومن يتوقع ان يقدموا يد العون . وفي الغالب يسكن المهاجرون اما في مركز المدينة ، في المنطقة القديمة منها ، او وهم القلة ، يسكنون الاطراف حيث الحافات الريفية - الحضرية . وكلا الموقعين يمثلان مناطق الاستلام الاولى للمهاجرين ، وبعد التكيف مع المجتمع المضيف والتعرف على نظم الحياة فيه ، وعند توفر فرص التطور والتقدم ينتقل المهاجر الى اماكن اخرى بعد ان يحصل على عمل يدر عليه ما يساعده للعيش في ظروف افضل من السابق . وللمستوى التعليمي والقدرة الذاتية للتكيف والطموح دور في تحسين ظروف معيشة المهاجر وتكيفه مع المجتمع المضيف . وقد وصل بعض المهاجرين الى مرحلة متقدمة باعترانهم مستويات اقتصادية واجتماعية عالية .

تكملة الترجمة

إن التركزات المضافة للسكان من المجاميع العرقية يقود الى نوع من التطورات الايجابية ، مثل ايجاد حوانيت جديدة (حيث الطلب على منتجات خاصة) و تسهيلات عامة جديدة وتسهيلات دينية جديدة (المساجد مثلا) . و ترافق هذه التطورات جميعا ما يعزز انشاء مجتمعات عرقية او تطوير (مشاتل) لكافة انواع التنميات الاقتصادية . وقد ورد في عدد من الدراسات عدم اهمية الجيرة لمن يسكن فيها . فهذه الدراسات تفصت بطريقة كمية عن كيف تؤثر الجيرة (على الوضع الاجتماعي - الاقتصادي) على القيم الشخصية . وبالنسبة للبعض وبتقصيات نوعية (غير كمية) فان للجيرة تاثيرات واضحة على مجاميع معينة (ذوي الدخل الواطئ و المهاجرين) . ففي الجانب الايجابي فان الجيرة تؤدي الى تعزيز وتلقي وتكوين صلات اجتماعية ، وبالجانب السلبي تؤدي الى تنمية معايير الانحراف والقيم نتيجة التواصل بين افراد يعانون من حالة الحرمان . حالة يمكن ان تبرز وتقوى من خلال التلاحم الاجتماعي ضمن الجيرة حيث تضم المدينة العديد من الجيرات بحيث لا يربطها ببعضها البعض رابط . فالمدينة يمكن ان تضم تلاحما اجتماعيا على المستوى العام ولكن يزداد فيها الانقسام على اساس الجيرات في الوقت نفسه . وكلما تقوت الصلات داخل المجتمعات المحلية من الناحية الاجتماعية والعرقية او الدينية كلما تصاعد مقابل ذلك التعارض و التنافر بين المجاميع . النقطة المهمة ، ان التلاحم الاجتماعي على مستوى الجيرة شيء جيد . فوظيفة الجيرة للسكان من ذوي الدخل الواطئ ان تكون مصدرا لعلاقات راسمالية وليس ارضية لجلب راس المال .

دور الادارة الحضرية ،

هل تشكل الحكومة الحضرية جزءا من الحل ام انها جزء من المشكلة ؟ سياسات الحضر لما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت صناعة القرارات بيد الحكومة الحضرية ادت الى زيادة في التنوع والتكتلات المنوعة من الفاعلين و الوكالات و بخلفيات منوعة وكفاءات متباينة ، وتقوم بتوزيع الخدمات وتحديد نوعيتها بطريقة مستقلة عن حدود المناطق ضمن تركيبة الادارة المحلية . والسبب وراء ذلك زيادة في التنافس و التنوع العرقي و اقل تماسكا مع دينامية مكانية اكثر تقود الى زيادة في التعقيد وتنوع مجتمع المدينة اكثر من السابق حينها تكون ادارة المجتمع اسهل . فادارة الحضر اصبحت موضوعا سياسيا و اكاديميا يدرس في الجامعات وضمن مواد عملية صناعة القرارات ورسم السياسة الحضرية . فقد اتسمت بمعظم ان لم يكن جميع السمات الاتية (طبقا للمنظور المعتمد : من الادنى للاعلى او بالعكس) : بعض اشكال التعاون بين مختلف اصحاب المصالح (الدولة ، المجتمع المدني ، القطاع الخاص) ومستويات مختلفة من صناعة القرار (السوق الاوربية ، الوطني ، الاقليمي ، اقليم المدينة ، المدينة ، الجيرة ، القطاع) ، وميادين عدة (تعرف عادة بمفردات الاقسام ، الاسكان ، التعليم ، الصحة ، الثقافة ، التخطيط الحضري) ، ونسبيا من اللامركزية في صناعة القرارات ، الثقافة السياسية الجديدة ، الادارة المرنة و المستجيبة ، والمشاركات التركيبية للمواطنين (كافراد او جمعيات متطوعين محلية) وغيرها من الخبراء الفنيين والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية . النقطة المهمة هنا تتمثل بدور المشاركين في شبكة العمل هذه ، فمن لديه المسؤوليات الرئيسية ؟ والى أية درجة المسؤوليات مشتركة ؟ ومن هو المسؤول المباشر؟ وهل ان جميع

المشاركين لديهم قوة الصوت نفسه عند اتخاذ قرار ؟ وعلى اي مستوى مكاني تكون السياسة اكثر فاعلية ؟

وشبكات العمل مهمة للعمليات المركزية في الادارة الحضرية ، وتشكل هذه الشبكات و تدام بالتفاعل بين الفاعلين ذوي الصلة . ولأن هؤلاء الفاعلين لديهم في الغالب استيعابات مختلفة للواقع ، واهدافا مختلفة و استراتيجيات و سلوكيات متباينة للوصول الى الاهداف ، لذا هناك عملية ثابتة لتعريف العلاقات و التفاعل و الاعتمادية المتبادلة بين اطراف الشبكة . وليس كل من شارك في الشبكة لديه تمثيل مكافئ في تركيبة الادارة الحضرية . واشرت الدراسات ان السكان المهاجرين لا يعانون من مستويات عالية من الحرمان الاجتماعي – الاقتصادي ، بل من نقص في التمثيل السياسي و الاستبعاد عن مجرى السياسات وعمليات صناعة القرار . ويسحبنا هذا لمناقشة مسألة المشاركة . ولنسأل عدد من الاسئلة . هل المشاركة لتمثيل الاصوات او اعطاء الاصوات الى اناس معينين ؟ هل هناك سلم متدرج تصاعديا للمشاركة ؟ هل يكفي باعلام الناس كزبائن ام ان عليهم ان يشاركوا مباشرة في استيعاب وتضمين المشاريع والبرامج كمواطنين ؟ وماذا اذا احتلت اقلية مختلف القنوة (كحراس للبوابة) و تقليل او اضعاف للصوت بحيث يمكن اسكاته ؟ هل ان ذوي المستوى التعليمي المنخفض ، والامهات العازبات ، والاقليات العرقية ، و العاطلين عن العمل لفترة طويلة يسكتون امام الطبقة المتوسطة التي تتحكم عادة بعملية صناعة القرار ؟ ما هي اهمية وجود قادة اقوياء غير نظاميين ؟

ان عمليات و ممارسات الادارة الحضرية حرجة في تشكيل وتحديد أثر الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لمبادرات السياسة الحضرية . طبقا لوجهة النظر هذه فان الادارة الحضرية والاقليمية تمارس وبشكل متزايد وبصيغ مرنة من التعاون وليس من خلال مؤسسات مكانية صلبة . وعلى الرغم من عدم وجود نموذج مثالي للادارة الحضرية والاقليمية، الا ان هناك تحسنا واضحا في الادارة الحضرية ، ليس فقط في اعادة تشكيل المؤسسات والمالية ، بل وفي تغيير المواقف وثقافة الادارة و مسألة التعريف identity . والسوق الاوربية المشتركة وبشكل متزايد حريصة على تبني وتعزيز صيغ متعددة المستويات من الادارة تتطابق فيها جداول العمل على جميع المستويات من السوق الاوربية و حتى المحلية والجيرة . وينظر للسياسة الفاعلة استنادا الى صيغة نظم الادارة الجيدة . والادارة الحضرية الجيدة تفهم بانها مهمة سياسية لاعادة توجيه القيم التقليدية عبر العاملين في الشبكة ، القادرين على الانتباه الى واعطاء معلومات عن الحاجات الاجتماعية والخدمات التي يقدموها ، والقادرين على استخدام الكوادر الاقتصادية للتنوع كقيم مضافة ، وتقييم مختلف الاستراتيجيات الخاصة بالمناطق الحضرية . ويتم تقييم النماذج والسيناريوهات للادارة الحضرية (بدء من الحلقة المغلقة الى النظم المفتوحة والمشاركة في صناعة السياسة ، من شبكة المتطوعين الى المؤسساتية والنظم النسقية مع تضمين لادوات ديمقراطية مباشرة) لايجاد ايها الافضل في تبني العلاقة بين الاستبعاد و الاستقطاب في جانب والتماسك الاجتماعي و الاحتواء والتنوع في الجانب الاخر .

من الجوهرى استثمار القدرات على التصميم و الابداع وتقويتها ، فيجب السعي للتجديد الاجتماعي ، وتطوير استيعاب افضل لتجديد القطاع العام ، وتحديد واعطاء فرصة للمبادرات الناجحة و تبني التقدم . فالتجديد الاجتماعي يجب ان يكون ضمن تركيز الجيل الجديد من برامج الدعم المالي الاجتماعي الاوربي . فمضى التجديد الاجتماعي من الضروري ان يعزز و يستمر

لضمان المستقبل . ولعل السؤال الاكثر اهمية لمستقبل اوربا ومدنها هو : كيف ان التماسك والاستبعاد ، الاستقطاب والتنوع يعودان الى قدرة الافراد والمجاميع على التحمل والاحترام في المعيشة والعمل وعند زيارة المدن الاوربية ؟ فتعريف القدرة على التحمل بغياب اي تعارض بين الافراد والمجاميع ، والاحترام الفاعل تجاه مواقفهم وعلاقات اكثر ايجابية من مجرد التحمل والتقبل . فمثلا ، فان الصلات الاجتماعية الاكثر بين الافراد من مختلف المجاميع الاجتماعية ستضمن ان هؤلاء الافراد سيطورون نظراتهم لهذه المجاميع (اقل ابتداءا ، اكثر تقبلا ، او ربما احتراما) ، وهل وجود معامل في الجيرات سيؤثر على المواقف مع احترام وجود مختلف انواع المجاميع في البيئة المحيطة ؟ فالتقبل والاحترام سيؤديان الى تلاحم اجتماعي افضل ، وانجاز اقتصادي اعلى و حتى امكانات افضل للحراك الاجتماعي .

تعليق ،

كان هذا في ما يخص المدينة الاوربية ، ماذا عن المدينة العربية ؟ ماذا عن بعض المدن العراقية التي تعرضت الى جرف سكاني (اخلاء احياء سكنية بالكامل) بقصد التغيير الديموغرافي – الطائفي ؟ ليس التنوع ، بجميع اشكاله مؤشر صحي ؟ اقتصاديا ؟ اجتماعيا ؟ حضاريا ؟ بيئيا ؟ ليس العالم باسره يميل ويتجه الى التنوع و استدامته ؟ والبعض يعمل على ترسيخه في بلدانا ، لمصلحة من ؟ فالتنوع هدفه التعارف ، هدفه التعاون ، وليس التصارع .